



للمرة الأولى منذ عام 2012 البنك يخفض سعر الخصم 0,25% إلى 2,75%

«المركزي» يحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات

- الهاشل: «المركزي» حريص على تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي غير النفطي
- القرار يخفض تكلفة الاقتراض بالدينار.. ويشجع الطلب على الفروض.. ويدعم بيئة الاستثمار
- اتساع هامش الفائدة بين الدينار والدولار سمح بتخفيض سعر الخصم وبفانها لصالح الدينار
- «المركزي» لن يتوانى في التحرك باستخدام أدواته لتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي



د. أحمد الهاشل

علاء مجيد

خفض بنك الكويت المركزي سعر إعادة الشراء «الريبو» لليلة واحدة بنحو 0,25% إلى 2,25%، كما خفض البنك الريبو لمدة أسبوع من 2,75% إلى 2,5%، وأيضاً لمدة شهر من 3,25% إلى 3%، وذلك بحسب بيانات «المركزي» التي أعلنتها أمس (الخميس) عبر موقعه الإلكتروني.

وتأتي هذه الخطوة عقب قرار «المركزي» بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليخضع من مستواه السابق البالغ 3% إلى 2,75% حالياً وذلك للمرة الأولى منذ عام 2012، حيث جاءت قرارات «المركزي» بالتزامن مع خفض الفائدة بربع نقطة مئوية مساء الأربعاء الماضي إلى نطاق 1,5% / 1,75% وذلك للمرة الثالثة خلال العام الحالي، بعد خفضين متتاليين بنفس النسبة في شهري يوليو وسبتمبر الماضيين. ووفقاً للتقليد الرقابي المتبع في الكويت يصاحب خفض أسعار «الريبو»، خفض مماثل من البنوك على أسعار الفائدة التي تمنحها على ودائع العملاء الجديدة أو المتجددة فوق أسعارها المعلنة، وذلك بالتزامن مع تاريخ خفض سعر الفائدة على «الريبو»، وهو السعر الذي يستخدمه «المركزي» ضمن اتفاقية إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على العروض الائتمانية، ويهدف هذا القرار إلى تعزيز الأجواء الداعمة للنمو والمحافظة على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء موثوق ومجزر للمدخرات المحلية

تعزيز النمو

وفي هذا السياق، قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إن قرار خفض سعر الخصم بالكويت، جاء في إطار جهود البنك للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك حرص البنك على تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي غير التضخمي للقطاعات غير النفطية. وأوضح الهاشل، في بيان صحافي، أن القرار يستهدف المحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي. وذكر أن القرار جاء في إطار المتابعة المتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية واتجاهاتها المتوقعة، والمراجعة الدورية لمستجدات اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية، بالإضافة إلى قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خفض سعر الخصم بالدينار الكويتي.

الرابحون والخاسرون من خفض الفائدة

تعد أسعار الفائدة أبرز أدوات السياسات النقدية لدى البنوك المركزية حول العالم، حيث تمتد آثارها إلى كل الأسواق والقطاعات الاقتصادية المتنوعة، وهو ما يجعل هناك خاسرين وآخرين رابحين من أي خفض أو رفع في أسعارها، حيث تتأثر الأسواق بخفض الفائدة كما يلي:

الرابحون

- تستفيد الأنشطة الاقتصادية المختلفة من قرار خفض الفائدة لقدرتها على الاقتراض بتكلفة أقل.
- سوق الأسهم من أبرز المستفيدين حيث يستفيد من السيولة التي تخرج من البنوك نتيجة خفض الفائدة على الودائع.
- المدخرون بالعملة المحلية التي ينتفي تأثيرها في الحالة الكويتية نظراً لقوة الدينار الكويتي نتيجة لقرارات «المركزي» الحصيفة للحفاظ على سعر الصرف.
- المقترضون ممن لديهم قروض قائمة يقومون بسدادها وقد فات عليهم فرصة الاقتراض بتكلفة أرخص بعد خفض الفائدة.

الخاسرون

- سوق العقارات أكبر المستفيدين من تحول المستثمرين طويلي الأجل في الودائع المصرفية إلى الاستثمار بالعقارات.
- المدخرون بالعملة المحلية التي ينتفي تأثيرها في الحالة الكويتية نظراً لقوة الدينار الكويتي نتيجة لقرارات «المركزي» الحصيفة للحفاظ على سعر الصرف.
- المقترضون ممن لديهم قروض قائمة يقومون بسدادها وقد فات عليهم فرصة الاقتراض بتكلفة أرخص بعد خفض الفائدة.

بالتزامن مع خفض أسعار الفائدة على الدولار الأميركي.

وأوضح الهاشل أن قرار خفض سعر الخصم عن مستواه الحالي يأتي في ضوء النهج المطبق لدى بنك الكويت المركزي المبني على قراءة فاحصة للتطورات الاقتصادية والمالية والمصرفية وتحركات أسعار الفائدة العالمية.

وقال الهاشل إن قرار الفيدرالي الأميركي خفض سعر الفائدة على الدولار للمرة الثالثة خلال هذا العام ترتب عليه اتساع هامش سعر الفائدة لصالح الدينار مقارنة بالدولار الأميركي، بما يسمح بتخفيض سعر الخصم مع بقاء هامش سعر الفائدة لصالح الدينار، بالمستوى الذي يواصل تعزيز جاذبية الدينار، وأضاف: «القرار يخفض بالوقت ذاته تكلفة الاقتراض



قالوا - «الأنباء» إن تعليمات «المركزي» تخفض خدمة الدين الحالية وتصب في صالح السوق والشركات مصرفيون: القرار يدعم القطاعات المنتجة.. ويشجع على الاقتراض

مصرفيون: القرار يدعم القطاعات المنتجة.. ويشجع على الاقتراض

- الغانم: خطوة «المركزي» ستساهم في دعم مشاريع التنمية
- العقاد: القرار يقلص فارق هامش الفائدة بين الدينار والدولار
- السلمي: البورصة تستفيد أيضاً.. الفروض بعوائد منخفضة

الخطوة التي اتخذها بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم ربع نقطة مئوية ما هي إلا انعكاس لتخفيض سعر الفائدة بالدولار الأميركي، وقال العقاد إنه لا شك أن هدف قرار «المركزي» تخفيض تكلفة الاقتراض بالدينار الكويتي والإبقاء على هامش مريح لصالح الدينار الكويتي، وتوفير بيئة داعمة للاستثمار ومشجعة على دخول المستثمر المحلي والأجنبي في الوقت ذاته. وأضاف: لا شك أن البنك المركزي الكويتي يبذل جهوداً مستمرة للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، حيث يحرص البنك على تعزيز الاقتصاد الوطني لاسيما فيما يخص القطاعات غير النفطية والمنتجة، في الوقت الذي تتم فيه المحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها. من جهة أخرى، قال العقاد إن القرار جاء في الوقت المناسب، حيث إن آثار القرار إيجابية بكل المقاييس وستصب في صالح الاقتصاد الوطني ويمكن أن يلعب معطى تخفيض الفائدة دوراً رمزياً في السوق، بهدف المشاركة في تلك المشاريع الحيوية. واختتم الغانم حديثه قائلاً «إيجابيات القرار ستجلب على المدى القصير والمتوسط وكذلك الطويل، لاسيما أن القرار سيساعد على تخفيض خدمة الدين الحالية وإنقاذ تلك الديون من التعثر وهو ما سيسبب في النهاية في صالح السوق والشركات والاقتصاد الوطني».

انعكاس الفائدة الأميركية

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد إن

قرر بنك الكويت المركزي تخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية لينخفض من 3.0% إلى 2.75%

في ضوء قراءة بنك الكويت المركزي الفاحصة لكل من:

- التطورات الاقتصادية والمالية والمصرفية المحلية والعالمية
- اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية

الهدف من القرار:

- تعزيز الأجواء الداعمة للنمو
- المحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق ومجزر للمدخرات المحلية

مرتكزات القرار:

- أسعار الفائدة على العملات الرئيسية
- أسعار الفائدة على الدينار الكويتي
- نظام سعر صرف الدينار الكويتي
- معدلات الاداء الاقتصادي العام
- حركة الودائع والالتزام المصرفي
- مؤشرات السيولة المحلية

يساهم القرار في:

- توفير بيئة داعمة للاستثمار
- تعزيز الطلب الكلي
- دعم نمو الناتج المحلي غير النفطي
- تشجيع الطلب على القروض من قبل القطاعات الاقتصادية المنتجة
- تخفيض تكلفة الاقتراض بالدينار الكويتي
- الحفاظ على هامش مريح لصالح الدينار الكويتي

30 أكتوبر 2019

أشاد عدد من الخبراء المصرفيين والاقتصاديين بالقرار الذي اتخذته بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم ربع نقطة لينخفض إلى 2,75% مقارنة بالمستوى السابق عند 3% مشيرين إلى أن القرار يهدف إلى مواكبة التطورات والأوضاع الاقتصادية والنقدية العالمية الحالية وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتخفيض أسعار الفائدة على الدولار الأميركي.

وأجمعوا لـ«الأنباء» على أن القرار يهدف إلى إحداث صدمة إيجابية للاقتصاد الوطني وتحريك عجلة القطاعات المنتجة غير النفطية من خلال تشجيع الاقتراض بهوامش منخفضة عن السابق، مشيرين إلى أن تلك الخطوة بمنزلة المنشطات التي ستساهم في فتح شهية المستثمرين إلى المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية وتحفيز مفاصل السوق عبر ضخ المزيد من السيولة إلى جميع القطاعات الاقتصادية لاسيما المنتجة، وفيما يلي التفاصيل:

في البداية، أشاد الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم بقرار بنك الكويت المركزي، لافتاً إلى أن تخفيض سعر الخصم يعد ضمن الأدوات النقدية التي تستخدمها



صالح السلمي، ميشال العقاد، شاهين الغانم